

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### ١,١ المقدمة

عرفت البشرية الجريمة منذ وجودها على سطح الأرض، وهي ظاهرة اجتماعية وإنسانية خطيرة ناتجة عن التفاعلات والعلاقات المترابطة بين الأفراد والمصالح المتعارضة بينهم، وقد أصبحت من الظواهر المألوفة الثابتة في طبيعة الإنسان وتكوين المجتمع بحيث يتعذر منعها بصورة مطلقة وإن كان بالإمكان تقليصها نسبياً وذلك بتجفيف منابعها وإزالة العوامل المؤلدة لها، سواء كانت بيولوجية أو اجتماعية، اقتصادية أو نفسية أو حتى تلك الناتجة عن اختلالات أسرية أو بيئية، ومن هذا المنطلق تم وضع سياسة هادفة للحيلولة بقدر الإمكان، دون نشوء الميول الإجرامي لدى الأفراد وذلك بمعالجة النوازع الجرمية الكامنة في نفوسهم قبل وقوعها.

فقدماً كان ينظر للمجرم العائد للسلوك الإجرامي من منطلق أنه شخص يحتقر قيم المجتمع، واعتباره مصدر خطر على نفسه وعلى المجتمع، ويجب تشديد العقوبة عليه لاعتبار أن عودته تدل على ميوله الإجرامية التي تستوجب عزلة، لكن هذه النظرة لم تدم طويلاً مع تقدم المجتمعات، وانتشار الدراسات العلمية الخاصة بالسلوك الإنساني. والتي منها السلوك الإجرامي. فأصبح الاهتمام في جرائم العود يتركز على شخص المجرم، وليس على فعله الإجرامي، وجرى وضع حد وتصور آخر (الفكرة الخطورة التي لا تقبل الإصلاح والتأهيل)، فأصبحت النظرة إلى شخص المجرم ترتبط بالضعوط الناتجة عن العوامل الداخلية والخارجية المسببة بعودته إلى الجريمة، وأصبح إصلاح المجرم وتأهيله لحياة اجتماعية

شريفة، ترمي إلى منع العودة إلى الإجرام بواسطة مراكز الإصلاح والتأهيل من أهم أهداف السياسة الجنائية وغاياتها بحيث لا يعود للإجرام مرة أخرى، ويصبح عضواً نافعاً لنفسه، ومتوافقاً مع المبادئ الأخلاقية والمفاهيم الاجتماعية والسلوكية (الشهراني، ٢٠١٤م).

ومع تطور السياسة العقابية وظهور العقوبات السالبة للحرية، أنشئت السجون كمكان ملائم لتنفيذ تلك العقوبات، فهي المؤسسة العقابية التي تترجم فلسفة وأهداف ووظيفة العقوبة إلى واقع تنفيذي ملموس (أبو زيد، ٢٠٠٤)، وكذلك مع تأثير الأفكار الجديدة للمدارس الفقهية التي اهتمت بدراسة الظاهرة الإجرامية، ظهرت أنماطاً جديدة فيما يخص التعامل مع هذه الأخيرة، ورصدت مجموعة من الوسائل والأساليب للتصدي لها ومكافحتها (الزهرة، ٢٠١٨).

وبدأت المؤسسات العقابية تستخدم البرامج الإصلاحية كنمط علاج وإصلاح لهذه الشريحة، إذ ينبغي أن تتلاءم هذه البرامج مع المعايير الدولية في العزل والفحص والتصنيف وأن تنفذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، ويتم تنفيذ ذلك من خلال كوادر مدربة ومتخصصة ولها خبرة واسعة في هذا المجال، وبذلك تساهم تلك المؤسسات في تحقيق الدفاع الاجتماعي والوقاية من الإجرام، وتصبح المؤسسة العقابية إذا أحسن أداء وظيفتها، أحد دعائم مقاومة الجريمة ومنعها.

## ١,٢ خلفية الدراسة

عملت الأمم المتحدة منذ تأسيسها على الحد من تعذيب السجناء ومعاملتهم معاملة غير إنسانية. فحظرت المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية الخاصة بالكرامة. وتبع الإعلان العالمي مجموعة من الاتفاقيات والقرارات الدولية في هذا الشأن. وقد شكّلت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المصادق عليها في

روما سنة ١٩٥٠ من دول أوروبية عدة، بداية قانونية للاهتمام بالإنسان المسجون. فاشتملت هذه الاتفاقية على نصوص تخص المحكوم عليه والمتهم المقبوض عليه (غانم، ١٩٩٩م).

ويعود الفضل في تطور المراكز العقابية إلى كتابات (جون هورد) الإنجليزي التي دعا فيها إلى اعتبار العقوبة وسيلة للإصلاح والتأهيل، بمعاملة إنسانية ترفع من معنوياته وتحافظ على كرامته، فلقبت كتاباته صدىً كبيراً في العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الخاصة بعلم الإجرام والعقاب، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، التي أصدرت قراراً بقواعد الحد الأدنى لمعاملة السجين، إذ يعدّ قرار الأمم المتحدة إعلاناً لجميع دول وشعوب العالم لتغيير نظرتها نحو دور السجون، المتمثل في العقاب والردع إلى دورها في الإصلاح والتأهيل والتمكين للإدماج في المجتمع من جديد (الأنصاري، ٢٠١٥م).

نجد أن فلسطين من الدول التي اهتمت بالقواعد الخاصة بتحسين مراكز الإصلاح والتأهيل، فقد صدر في العام ١٩٩٨ قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني رقم (٦)، وجرى فيه تغيير اسم السجون إلى مراكز الإصلاح والتأهيل، وجاء أيضاً في هذا القانون النص على خضوع هذه المراكز لإشراف وزارة الداخلية الفلسطينية ونص القانون على مجموعة من السياسات التي تحاول الحد من العود للجريمة، بواسطة العديد من برامج التدريب المهني، وبرامج الرعاية الاجتماعية، وبرامج رعاية أسر النزلاء، وبرامج الرعاية الصحية، والبرامج التعليمية، وبرامج التثقيف الديني مما يساهم بتحقيق الهدف الأساسي للعقوبة وهو إصلاح وتأهيل الجناة وضمان عدم عودتهم للجريمة مرة أخرى.

"ومن هنا ظهرت الاهتمامات التي تسعى إلى رصد أثر بيئة المؤسسة الإصلاحية على النزلاء، ومبلغ ما تحققة من الإنجاز بغية تحقيق الأهداف المنشودة من برامجها الوقائية والإصلاحية التي تصب في صالح تحقيق الاندماج الاجتماعي للنزيل في بيئة المؤسسة المودع بها، ثم بعد ذلك مجتمعه الخارجي بعد انتهاء مدة العقوبة أو الإفراج عنه، وأن تقنع النزيل أن ينبذ المفاهيم والمواقف التي شكلت عاملاً من بين

العوامل التي أدت به إلى الانحراف وتبين مفاهيم ومواقف سليمة تمتلك تفكيره وتقوده إلى الطريق السليم" (رشوان، ٢٠٠٦م).

كما شغل موضوع التوافق النفسي والاجتماعي حيزاً كبيراً في الدراسات والبحوث النفسية لأهميته في حياة الناس، فالتوافق ليس مرادفاً للصحة النفسية فحسب بل يرجحه الأكثر بأنه الصحة النفسية بعينها فهو الهدف الرئيس لجميع فروع علم النفس بصورة عامة، ويتصف المتوافق نفسياً واجتماعياً بشخصية متكاملة قادرة على التنسيق بين حاجاته وسلوكه الهادف، وتفاعله مع بيئته الذي يتحمل عناء الحاضر، ومن أجل المستقبل متصفاً بتناسق سلوكه وعدم تناقضه، ومنسجماً مع معايير مجتمعه دون التخلي عن استقلاليتته، مع تمتعه بنمو سليم غير متزن في انفعالاته ومساهم في مجتمعه (بطرس، ٢٠٠٨م).

لذا فإن الباحث ربط موضوع التوافق النفسي والاجتماعي بالبرامج التربوية والإصلاحية المقدمة للنزلاء لما لها من تأثير إصلاحي عليهم، كما أن البرامج التربوية الإصلاحية معدّه وفقاً لأنظمة وقوانين السجون، والهدف الأساسي منها هو التأثير في سلوك النزلاء وإصلاحهم وإكسابهم معلومات دراسية، ومن ثم إعادة توافقه النفسية والاجتماعية وانزع السلوك الإجرامي من أنفسهم.

تولّت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٤م مسؤولية ثمانية سجون في الضفة وقطاع غزة كان يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي كمرافق للاحتجاز والتحقيق، وهذه السجون كانت: (الخليل، بيت لحم، رام الله، أريحا، نابلس، وطولكرم، وجنين، وغزة).

وكان القانون الذي تحكم به تلك السجون آنذاك هو القانون الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ في الضفة الغربية، والقانون المصري رقم ٣ لسنة ١٩٤٦ في قطاع غزة، كما أن المسؤولية كاملة كانت لمدير شرطة المحافظة كل في محافظته لتسيير أمور تلك السجون، وفي العام ١٩٩٨ أصدرت السلطة الوطنية

الفلسطينية قانون رقم ٦ لعام ١٩٩٨ هو خاص بمراكز الإصلاح والتأهيل، والذي عزز مهمة قيام السجون بالإصلاح من خلال إطلاق اسم مراكز الإصلاح والتأهيل على السجون (أبو هنود، ٢٠٠١). لقد كانت السجون عند بداية دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عبارة عن مبان قديمة متهاككة، تفتقر إلى أدنى مقومات البنية التحتية المطلوبة للحياة فيها، وقد حاولت السلطة بذل الجهود نحو إصلاح وترميم السجون في محاولة منها لأن تكون مقبولة لإيداع النزلاء خصوصاً ذوى الأحكام العالية، لذا قامت بترميم المباني، وبناء بعض المرافق الحيوية والضرورية لها، ومن ثم طالبت بإلغاء قوانين السجون القديمة والتي كانت تتضمن في كثير من بنودها القسوة والإهانة ضد السجناء، وتخلو تماماً من أية فلسفة إصلاحية (الريفي، ٢٠٠٢).

أصدر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات المرسوم رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٨، يقضي بتفويض مدير عام الشرطة سلطة الإشراف على إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل وبموجب ذلك اعتمدت إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل إدارة متخصصة في الشرطة الفلسطينية (إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، ٢٠١٣م)

كما أصدر مدير عام الشرطة الفلسطينية آنذاك قراراً اعتبرت بموجبه السجون في محافظات جنين، نابلس، طولكرم، رام الله، أريحا / الظاهرية، غزة، مراكز إصلاح وتأهيل تدار وفقاً لقانون رقم (٦)، ولقد شكلت إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل لجنة خاصة لتقييم أوضاع السجون في ذلك الوقت، وخلصت اللجنة إلى أن السجون التي تستوفي متطلبات القانون هي فقط (غزة، رام الله، وأريحا / ونابلس، وجنين، والظاهرية) (أبو هنود، ٢٠٠١م).

وبعد سيطرة حركة حماس على محافظات غزة بدأت في فرض النظام والأمن على الشارع الفلسطيني بالقضاء على الفوضى، وترتيب الأوضاع الداخلية، وأخذت وزارة الداخلية على عاتقها فرض

الأمن والأمان، وإعادة حقوق الحقوق إلى أصحابها فأولت الوزارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) اهتماماً كبيراً لإصلاح نزلائها، إلا أن هناك صعوبات تواجهها في تنفيذ برامجهم المتمثلة أساساً بالعدو الصهيوني الذي قام بقصف المقار الأمنية ومراكز الإصلاح والتأهيل بما فيها السجن المركزي بالسرايا وغيرها من المراكز الأخرى، وفي ظل هذه التحديات تقوم وزارة الداخلية بتحسين المراكز والسجون الموجودة حالياً في محافظات غزة لكي تتسع للنزلاء وتكون لائقة بهم وهذه المراكز هي: (مركز الإصلاح والتأهيل المسمى بالكتيبة، ومركز الإصلاح والتأهيل المسمى بأنصار، ومركز الإصلاح والتأهيل في محافظة الشمال، ومركز الإصلاح والتأهيل في الوسطى، ومركز إصلاح والتأهيل في أصداء في محافظة خان يونس) وتعمل الوزارة على إنشاء مراكز إصلاح وتأهيل جديدة منها في محافظة رفح، وإنشاء مركز جديد في أنصار في محافظة غزة بديلاً عن سجن الكتيبة، وتوسيع سجن أصداء، ومما يدل على اهتمام وزارة الداخلية في غزة بنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، وحميتهم حال الحروب والغارات الجوية، فتقوم بإخلاء السجون وتوفير أماكن آمنة لذوي الجرم الخطير (أبو بطيخان، ٢٠١٣م).

وباتت برامج الإصلاح والتأهيل اللبنة الأساسية لوظيفة المؤسسات الإصلاحية لنزلائها، فمن خلالها يتمكن المجتمع من إعادة تنمية النزلاء تنمية تتفق مع مطالبهم واحتياجاتهم، وذلك على هيئة برامج مكثفة تجعلهم قادرين على التكيف والتفاعل مع المجتمع الذي سوف يخرجون إليه دون أية صعوبات (حكيم، ٢٠١٥م).

ويري الباحث أن البرامج الإصلاحية هي نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات وطرق العمل والسلوك والاتجاهات، كما ويقصد بالبرامج التربوية الإصلاحية في هذه الدراسة مجموعة من البرامج التي تهدف إلى إكساب النزلاء مجموعة

من المهارات والمعارف والخبرات التي تساعدهم على التوافق النفسي والاجتماعي السليم مع المجتمع بعد خروجهم من المراكز الإصلاحية.

إن الهدف من البرامج التأهيلية إكساب النزلاء في المؤسسات الإصلاحية المهارات اللازمة، وصقل خبراتهم السابقة لإنجاز مهام أو أعمال تمكنهم من اكتساب قوت يومهم، وتباعد بينهم وبين السلوك الإجرامي الذي يعيدهم مرةً أخرى إلى السجون، وتعد البرامج التأهيلية والتدريب المهني، والبرامج التعليمية والدينية وبرامج الرعاية الاجتماعية، وبرامج الرعاية الصحية من أهم البرامج التأهيلية التي سعت المؤسسات الإصلاحية إلى تقديمها لنزلائها بهدف إصلاحهم وتأهيلهم لإعادة دمجهم في المجتمع من جديد، كمواطنين لهم حقوقهم وعليهم التزاماتهم، حيث تسهم البرامج التعليمية في رفع مستوى الوعي لدى النزلاء بخطورة السلوك الإجرامي وتأثيره السلبي على الفرد والمجتمع حيث أشار (الدوري، ١٩٨٩م) إلى أن أغلب السجناء في المملكة العربية السعودية كانوا من الأميين والمتأخرين دراسياً، حيث تسهم البرامج التعليمية في تمكين الراغبين من النزلاء من مواصلة واستكمال تعليمهم تحت إشراف مدرسين ذوي خبرة من ملاك وزارة التربية والتعليم، هذا إلى جانب أن البرامج الدينية تساعد على تعديل السلوكيات غير السوية للنزلاء بتغيير وتعديل أفكارهم وأعمالهم السلوكية واتجاهاتهم الاجتماعية الخاطئة، إلى سلوكيات واتجاهات مقبولة في المجتمع (الضحيان، ٢٠٠١م).

إضافة إلى ذلك يؤدي التأهيل والإصلاح المبني على أسس علمية إلى القضاء على الجهل والنقص الأكاديمي والمعرفي الذي كان يعاني منه بعض السجناء، وخصوصاً في المجالات التربوية والنفسية والأخلاقية، والتي تهدف إلى تغيير طرق التفكير والقضاء على السلوك الإجرامي لديهم، ولكي يدركوا ثوابت السلوك الاجتماعي والأخلاقي السوي، ويتمكنوا من التعامل مع الآخرين بثقافة وفكر. ويهيئ التعليم واكتساب حرفة ما للسجناء من الاطلاع لاستعادة مكانتهم السابقة في المجتمع، أو أخذ مكانة

جديدة تتسم بنفس سمات أفراد المجتمع الآخرين، والتمسك بالطرق الناجحة لكيفية قضاء أوقات الفراغ، الأمر الذي يخفف أو يقضي على ما اكتسبه من خبرات ومهارات إجرامية سابقة أو داخل السجن، فيصبح النزير متهيئاً فكرياً ونفسياً للعودة والاندماج في مجتمعه (Farring & Welsh، ٢٠٠٧م).

وعندما يخرج الفرد السجين إلى الحياة العامة بعد انقضاء الحكم والإفراج عنه فهو يخرج إلى طروف معيشية مختلفة عن تلك التي عاشها في مركز الإصلاح والتأهيل لذلك يتولد لديه الإحساس بالظروف المعاكسة من الناحية النفسية والاجتماعية، فهو يواجه بالنفور من أفراد أسرته وكانت هذه المتطلبات قد وفرت له داخل السجن أو المؤسسة الإصلاحية، وكما أنه مطالب من أرباب الأعمال بتقديم مستندات دالة على خلوه من السوابق والجريمة (العزبي، ٢٠١٨م).

إذاً، لتفادي تكرار الجريمة، يجب أن يتضمن الدمج مجموعة من الأساليب التي تؤدي إلى تقويم السلوكيات المنحرفة، وإعادة توجيههم نحو الحياة والقيم الإيجابية في المجتمع، والحد من تأثير نظرة المجتمع السلبية تجاههم، بتعريفهم بالدوافع التي تكونت لدى أفراد المجتمع تجاههم، وأن يتضمن عملية إثارة المحفزات الإيجابية لديهم بحيث تؤدي به للإيمان بالقيم والمواقف السوية، التي يراد تكوينها لديه، وتعريفه بأهمية احترام القوانين (ICRC، ٢٠٠٦م).

وإن عملية الاندماج لا بد أن تأخذ بالاعتبار أن المفرج عنه يكون فاقداً للشخصية الاجتماعية، إذ يوجد خلل في تكوين الأنا العليا لديه، فهو لم يتعرف بعد إلى موقعة الحقيقي في المجتمع، كذلك لا يدري تماماً كيف يصنفه المجتمع إلا بعد أن يتمكن من معرفة الموضوع الذي يريده المجتمع فيه، أي بعد أن يستعيد القيم الثقافية والاجتماعية العامة. ويستعيد هذه القيم بمساعدته على رفع كفاءته الاجتماعية، وبتقييم احتياجات الفردية، وبتنسيق الخدمات المخصصة له مع

إمكاناته الثقافية ومقدرته العقلية، لتمكينه من تحقيق أفضل مستوى ممكن من الحياة الاجتماعية

(Aminu & Abd Halim، ٢٠١٥م).

### ١,٣ مشكلة الدراسة

اهتمت وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة بأوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل وتحويل أهدافها من مراكز هدفها عقوبة النزيل إلى مراكز هدفها إصلاح النزيل ورعايته، وقدمت جميع أنواع الدعم من خلال السعي بمسارين ذات أهمية (التأهيلي والإصلاحي) من أجل إصلاح ورعاية النزلاء . فعلى الصعيد التأهيلي والتطويري قامت المديرية العامة للإصلاح والتأهيل بالعديد من المشاريع الإنشائية والبنية التحتية لمراكز الإصلاح والتأهيل في محافظات قطاع غزة والتي ركزت جل اهتمامها على تهيئة تلك المراكز للعمل على توفير كافة الظروف المناخية والصحية لإصلاح النزلاء وتجاوز كل العقبات التي تمنع إصلاحهم وتأهيلهم (مراكز الإصلاح والتأهيل، ٢٠١٨م).

أما على الصعيد الإصلاحي فإن مراكز الإصلاح والتأهيل تقوم بتنفيذ برامج التربية الإصلاحية التأهيلية المتنوعة للنزلاء التي تسهم في تقويم سلوك النزلاء وتمكن الجادين منهم من ممارسة حياتهم بصورة طبيعية بعد الإفراج عنهم والتي استفاد منها العديد من النزلاء، وقد شهدت السنوات الأخيرة تقديم العديد من هذه البرامج بشتى أنواعها للنزلاء مثل البرامج التربوية التعليمية (محو الأمية، التعليم الموازي، الثانوية العامة، التعليم الجامعي) والتي تهدف إلى تهيئة الفرص أمام النزلاء لمواصلة تعليمهم وإشباع رغباتهم من العلم وتنمية مواهبهم واستعداداتهم، وتحقيق طموحاتهم في الحصول على الشهادات الدراسية، ومواكبة التطور في مجال التخصص (محمود، ٢٠٠٦م)، وكذلك البرامج الدينية والتي تهدف لتهديب النفوس كما هو معروف لدينا، والدين يدعو إلى التحلي بمكارم الأخلاق والصفات الحميدة كالطموح

والاعتماد على النفس، ويشكل الدين حجر الأساس في البرامج التأهيلية الإصلاحية، ويؤثر تأثيراً إيجابياً على نفسية الفرد، ويحول بينه وبين ارتكاب الخطيئة أو الجريمة ويساعد على الوقاية من الجريمة، والحد من انتشارها، والبرامج الدينية تتمثل في الوعظ الإرشادي وقراءة القرآن الكريم والتفقه بالحديث والسنة وحضور الدروس الدينية الإرشادية بهدف ترويح النفس وبث الطمأنينة في نفس النزير (الرشيدي، ٢٠١٠م)، وكذلك برامج التدريب المهني والتي تهدف إلى اكتشاف رغبات وكفاءات ومهارات ومواهب النزلاء العملية واستثمارها وتوجيهها التوجيه الصحيح، ومن ثم صقل هذه الكفاءات الموهبة من خلال التدريب على الحرفة التي تناسب رغباتهم، مما يجعلهم قادرين على كسب عيشهم بعد خروجهم من مراكز الإصلاح والتأهيل مؤهلين مهنيًا، وبالتالي لا يصبحون عالة على أحد، وإنما يصبحون أشخاصاً منتجين في مجتمعهم ويقومون على شؤون أسرهم مما يجعلهم ذات مكانة وقيمة في بناء مجتمعاتهم، والتأهيل المهني له أهمية كبيرة في العمل والتعاون مع الآخرين واحترام النظم والتعليمات (خطاب، ١٤٢٥هـ). وكذلك البرامج النفسية والاجتماعية والتي تهدف إلى الوصول بالشخص لأقصى درجة ممكنة من درجات النمو والتكامل في شخصيته وتحقيق ذاته، ومما لا شك فيه أن الجانب النفسي والاجتماعي يعد من أهم الأمور التي يجب ان تؤخذ في الحسبان عند التعامل مع النزلاء وإعادة تأهيلهم، ويمكن القول أن كثير من حالات ارتكاب الجرائم يكون السبب فيها أساساً هو أسباب اجتماعية ونفسية وأي محاولة لإعادة تأهيل السلوك دون لا تؤتي بفائدة حقيقية إذا لم تغير الظروف الاجتماعية والنفسية التي عملت على خلق السلوك الاجرامي بالأساس وكذلك فإن التواجد في السجن قد يخلق حالة من عدم الاستقرار النفسية والاجتماعية للنزلاء مما يشكل معيقاً للتغير، وعليه لا بد من تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية والنفسية للنزلاء كخطوة أساسية في عملية الإصلاح والتأهيل (العنزي، ٢٠٢١).

وكذلك البرامج الصحية حيث إنه من أهداف الرعاية الصحية كأحد أساليب تعديل السلوك هي تهديب النزيل وتأهيله وتغيير اتجاهاته السلبية، فقد يكون سبب وجود النزيل في المؤسسة الإصلاحية هو المرض ولكن اكتمال صحة النزيل وسلامته من الأمور المهمة للتقبل ما يقدم له من برامج أخرى (بن شري، ٢٠١٨)، وكذلك البرامج الرياضية والتي تساهم في مكافحة الإفراط أو الانحراف في الغرائز الأساسية، وتمتص شحنات الكبت، وتولد لدى السجين استعداداً لتحمل قيود النظام والتزام قواعد السلوك، فيكون النشاط الرياضي مخرجاً يتنفس السجين من خلاله (المهدي، ٢٠٠٤م)، وقد لاقت هذه البرامج القبول لدى النزلاء؛ بحسب تقارير الإنجاز الواردة من إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية، مما يترتب عليها الآثار الواضحة والفاعلة على نزلاء العود للجريمة، كما ويتضح مما سبق أهمية البرامج الإصلاحية في تأهيل وإصلاح ورعاية النزلاء، وأثناء الدراسة والبحث في عدد من الدراسات السابقة التي بحثت في مجال البرامج الإصلاحية تبين أن هناك بعض الدراسات التي أثبتت فاعلية واستفادة النزلاء من تلك البرامج، وهناك رضى وإقبال عليها من قبل نزلاء المؤسسات الإصلاحية كدراسة بن شري (٢٠١٨م)، ودراسة ربيع (٢٠١٨م)، في حين هناك دراسات أخرى توصلت إلى وجود قصور وإخفاقات في بعض البرامج الإصلاحية والتأهيلية التي تقدم للنزلاء كدراسة عقيل وآخرون (٢٠١٢م)، ودراسة صالح (٢٠٠٩م)، حيث اقتضت تلك البرامج على القليل من الخدمات التي لا يرجى منها تحقيق الأهداف الإصلاحية والتأهيلية التي تسعى إليها تلك المؤسسات، مما أظهر التضارب في الآراء حول جدوى هذه البرامج وفعاليتها، وهذا أدى إلى ظهور ما يسمى بنزلاء العود للجريمة والذين سبق لهم دخول السجن والخروج منه ومن ثم العود مرة أخرى بجريمة أخرى مختلفة أو نفس الجريمة السابقة، الأمر الذي تطلب دراسة متخصصة وحديثة تبحث وراء عودة النزلاء للسجن مره أخرى، حيث إن الدراسات التي تم الاطلاع عليها تعتبر قديمة نسبياً لأن بعضها تمت قبل خمس سنوات، أي قبل إجراء

التحسينات على هذه البرامج، وهنا يظهر جوهر المشكلة البحثية في قدم الدراسات التي تعرضت للبرامج التربوية الإصلاحية إضافة إلى أن من قام بهذه الدراسات معظمهم أكاديميين فقط، فكان لا بد من إعداد دراسة حديثة متخصصة تجمع آراء كلاً من الأمنيين والتربويين بهذا المجال، وتأكيداً على ما سبق جاءت دراسة ربيع (٢٠١٨م) والتي تحدثت عن دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة في فلسطين والتي هدفت إلى التعرف على دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل من العود للجريمة في فلسطين والتعرف على درجة استجابة النزلاء العائدين للجريمة في فلسطين نحو برامج الإصلاح والتأهيل والعقوبة، وقد عملت هذه الدراسة على علاج المشكلة المتمثلة في إيجاد نقطة التوازن بين العقوبة والإصلاح والتأهيل وفعاليتها في التطبيق بما يحقق أهدافها للحد من العود للجريمة، وقد اتضح من النتائج أن دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة في فلسطين من وجهة نظر النزلاء متوسطاً، فقد بلغت الدرجة الكلية للمتوسط الحسابي (٣,٦٤) وانحراف معياري (٠,٦٥٦)، وقد حصل مجال دور برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة على أعلى متوسط حسابي ومقداره (٣,٧٣) ويليه مجال دور العقوبة في الحد من العود للجريمة بمتوسط حسابي (٣,٤٢)، وبالرغم من أن هذه الدراسة حديثة لكنها تحتاج إلى دراسة داعمة ومتخصصة حيث إن هذه الدراسة بحثت الموضوع من وجهة نظر النزلاء فقط دون التطرق للأسباب والدوافع الحقيقية التي تقف وراء ظاهرة العود للجريمة كعوامل التوافق النفسي والاجتماعي مثلاً، ومن جانب آخر يرى كلاً من التوبجيري (٢٠١١م) والمحيديف (٢٠١٣م) أن هناك زيادة وارتفاعاً في عدد من يعودون إلى ارتكاب الجرائم على الرغم من خضوعهم لبرامج إصلاحية وتأهيلية، وقد تبين أهم الأسباب للعود للجريمة إخفاق تلك البرامج في تهينة النزلاء لبدء حياة جديدة خارج مراكز الإصلاح والتأهيل، بينما جاءت دراسة أبو بطيحان (٢٠١٣م) حول واقع التأهيل التربوي المقدم لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات قطاع غزة والتي توصلت إلى أن واقع

التأهيل التربوي المقدم للنزلاء قد بلغ وزناً نسبياً (٤٦,٦٠٪) بدرجة قليلة، وكذلك دراسة أبو صافية (٢٠١٦م) والتي تحدثت عن دور إدارة مراكز التأهيل والإصلاح في تقديم التأهيل النفسي والاجتماعي لدى النزلاء بمحافظات قطاع غزة والتي توصلت إلى أن مستوى التأهيل التي تقدمه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بلغ (٦٩,٥٤٪) بينما بلغ مستوى التأهيل الاجتماعي التي تقدمه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بلغ (٧٠,١٠٪)،

وبناءً على أن الظاهرة المراد بحثها من خلال هذه الدراسة هي الواقع الفلسطيني، فنجد أن هناك ارتفاع بعدد الجرائم المبلغ عنها بحسب إحصائية النيابة العامة في فلسطين والتي تؤكد مشكلتها هذه الدراسة، وهي وجود تكرار وعودة لارتكاب النزلاء أنفسهم تلك الجرائم مرى أخرى، فتشير البيانات التي أصدرتها النيابة العامة في تقاريرها الصادرة ما بين العام ٢٠١٣-٢٠١٧م، بوجود زيادة واضحة وملحوظة في عدد أنواع من الجرائم، إذ بلغت الزيادة في جرائم القتل (القتل العمد، القتل القصد، القتل غير قصد) ما نسبته ٣٣,٥٪، وزادت نسبة الشروع بالقتل بمعدل ٢٠٪ خلال نفس الفترة، وزادت قضايا المشاجرة العامة بنسبة ٢١٪، وزادت الجرائم الاقتصادية بنسبة ٥٢,٧٪، وزادت نسبة قضايا مقاومة رجال الأمن بنسبة ٤٦,٥٪، والجرائم التي تقع على الأموال وقضايا الاعتداء على الأملاك الخاصة والعامة فقد زادت بنسبة ٤٣,٨٪، أما الجرائم الإلكترونية قد زادت بنسبة ٦٠٪ في نفس الفترة، وقد اتضح من هذه البيانات وجود تكرار وعود لارتكاب نفس الجريمة أو جرائم أخرى (النيابة العامة الفلسطينية، ٢٠١٧م).

كما أنه وبناءً على التقرير الإحصائي الصادر عن مراكز الإصلاح والتأهيل والخاص بجرائم العود للجريمة والذي أشار أن هناك ازدياد في أعداد النزلاء العائدين للجريمة خلال الفترة ما بين ٢٢-٣ حتى ١٥-٨-٢٠٢٠م (المديرية العامة للإصلاح والتأهيل، ٢٠٢٠م)، وهنا نرى أن هناك فجوة حقيقة تكمن

بالحاجة الماسة إلى دراسة حديثة ومتخصصة تراعي الجانب التربوي والأمني لاستكشاف مستوى البرامج الإصلاحية بمراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة وتأثير تلك البرامج على توافقهم النفسي والاجتماعي بهدف التوصل إلى الأسباب الحقيقية والدوافع الكامنة وراء السلوك الإجرامي وانتشار ظاهرة العود الإجرامي للحد من تلك الظاهرة في المجتمع الفلسطيني.

وبذلك تكمن مشكلة الدراسة في السعي وراء الأسباب والدوافع الحقيقية جراء عود نزلاء العود للجريمة لارتكاب الجرائم وازدياد حجمها والعودة لمراكز الإصلاح والتأهيل من خلال دراسة مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية بمراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية لفلسطين من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة، وكذلك استكشاف تأثير البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي لدي عينة الدراسة وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

#### ١,٤ أسئلة الدراسة

١. ما مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية المستخدمة من وجه نظر نزلاء العود للجريمة؟
٢. ما مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة؟
٣. كيف تؤثر البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة؟
٤. كيف تؤثر تطبيق البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي باختلاف المتغيرات الدخيلة بينهما (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، نوع الجريمة، مدة العقوبة)؟

#### ١,٥ أهداف الدراسة

١. التعرف إلى مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية المستخدمة من وجه نظر نزلاء العود للجريمة.

٢. التعرف إلى مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة.

٣. استكشاف تأثير البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة.

٤. استكشاف تطبيق البرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي باختلاف المتغيرات الدخيلة

بينهما (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، مدة العقوبة)؟

## ١,٦ أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تتحدد في التعرف إلى مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية والتأهيلية بمراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة وتأثيرها في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لديهم، كذلك أن إصلاح نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل أمر حيوي في أي مجتمع وبالتالي فإن دراسة البرامج المقدمة وتأثيرها على التوافق النفسي والاجتماعي لهم يبرر أهمية إجراء هذه الدراسة.

## ١,٦,١ الأهمية العلمية المعرفية

يعدّ موضوع إصلاح وتأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وتهذيبهم وتأهيلهم من الموضوعات الحيوية في أي مجتمع، كما أنه وبالرغم من وجود العديد من البحوث والدراسات في ميدان إصلاح نزلاء المؤسسات الإصلاحية وتأهيلهم إلا أن موضوع هذا البحث يبحث من زاوية التعرف إلى مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية والتأهيلية بمراكز الإصلاح والتأهيل المقدمة لنزلاء العود للجريمة من جانب ومن جانب آخر تأثير تلك البرامج في مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى النزلاء المطبقة عليهم تلك البرامج، فالبرامج التي تقدم داخل المؤسسات الإصلاحية وضعت لتؤهل النزلاء لكي يبدأ حياة كريمة بعد انتهاء فترة محكوميته، مما يبرر أهمية إجراء هذه الدراسة علمياً.

وأيضاً تبرز أهمية هذه الدراسة أنها إحدى الدراسات التربوية النفسية التي تبحث في تأثير البرامج التربوية الإصلاحية في مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود في مراكز الإصلاح والتأهيل بشكل علمي، وبذلك تسهم وتكون إضافة نوعية مع الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في سد النقص بهذا المجال خاصة أنها دراسة حديثة لم يتم إجراء دراسات مثلها تماماً في البيئة الفلسطينية من قبل خلال الخمس سنوات الماضية حسب علم الباحث سيما من الجانب الأمني والتربوي حيث تم دراسة الجانب التربوي في بعض الدراسات، والجانب الأمني في البعض الآخر بينما تجمع هذه الدراسة الجانبين وهذا ما لم يحدث في الدراسات المتصدية للواقع الفلسطيني.

كما أن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تمثل إضافة جديدة إلى الدراسات والبحوث العلمية العربية وإسهاماً في هذا الميدان أن ارتقت نتائجها إلى الحد المأمول.

#### ١,٦,٢ الأهمية العلمية التطبيقية

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تهتم باستكشاف أثر البرامج التربوية والنفسية وخدمات الرعاية الاجتماعية الإصلاحية والتأهيلية المقدمة إلى فئة من فئات المجتمع وهي فئة نزلاء العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل وهذ الفئة وثيقة الصلة بأمن واستقرار المجتمع بكافة فئاته وأنساقه، وبالتالي فإن دراسة مدى فاعلية تلك البرامج الإصلاحية والتأهيلية ومدى جدواها في تحقيق الإصلاحية والتأهيل ومستوى تطبيقها وتأثيرها في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي للنزلاء يبرر الأهمية العملية لإجراء هذه الدراسة.

كما أن نتائج هذه الدراسة سوف تمثل مؤشراً مهماً يمكن للمسؤولين الاستناد عليها عند وضع برامج الرعاية التربوية التأهيلية والإصلاحية والنفسية والاجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية والاسترشاد

بها في إعادة تخطيط وصياغة وتنفيذ هذه البرامج بالشكل الذي يدعم من إيجابياتها، ويحد من سلبياتها ويتجنبها.

وأيضاً أهمية هذه الدراسة تكمن في تحول هؤلاء النزلاء من طاقات معطلة في السجون، إلى أفراد منتجين وفاعلين في المجتمع، ومساعدة هؤلاء النزلاء في مواجهة مشكلاتهم السلوكية النفسية والاجتماعية أي أن البرامج الإصلاحية فيما إذا كانت مفعلة تسهم بصورة غير مباشرة في زيادة الطاقة البشرية للعمل والإنتاج.

١,٧ حدود الدراسة

١,٧,١ الحد الموضوعي

البرامج الإصلاحية في مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية لفلسطين وتأثيرها في مستوى التوفيق النفسي والاجتماعي من وجهة نظر نزلاء العود للجريمة.

١,٧,٢ الحد البشري

نزلاء العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية لفلسطين (قطاع غزة).

١,٧,٣ الحد المكاني

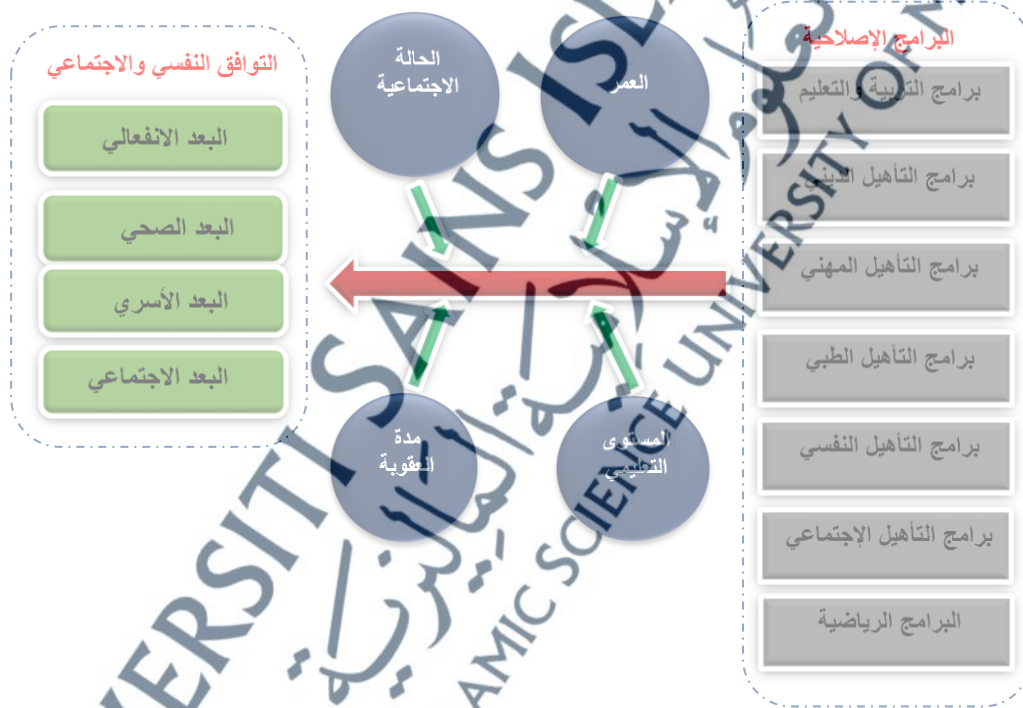
يتم تطبيق إجراءات الدراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية لفلسطين (قطاع غزة).

تم تطبيق هذه الدراسة خلال العام (٢٠١٩م-٢٠٢٠م).

## ١,٨ الإطار المفاهيمي للدراسة

مراجعة الأدبيات البحثية المتعلقة بمفاهيم الدراسة استطاع الباحث بناء الإطار المفاهيمي لهذه

الدراسة والذي يوضح فيه العلاقات المفترضة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.



الرسم البياني ١,١: المخطط المفاهيمي للدراسة

من خلال نموذج الدراسة الحالية والذي يتحدث عن افتراض علاقة بين المتغير المستقل المتمثل في

البرامج الإصلاحية ويشمل (برامج التربية والتعليم، برامج التأهيل الديني، برامج التأهيل المهني، برامج

التأهيل الطبي، برامج التأهيل النفسي، برامج التأهيل الاجتماعي، البرامج الرياضية). وبين المتغير التابع والمتمثل في التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات قطاع غزة ويشمل (البعد الانفعالي، والبعد الصحي، والبعد المنزلي، والبعد الاجتماعي) وذلك لقياس العلاقة التأثيرية المباشرة للبرامج الإصلاحية على التوافق النفسي والاجتماعي، كما سيتم دراسة تأثير المتغيرات الدخيلة المقترحة بمرحلة أخرى وهي (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، مدة العقوبة) في العلاقة بين البرامج الإصلاحية والتوافق النفسي والاجتماعي.

ويجري الباحث هذه الدراسة من خلال نظرية (الإصلاح ثم التوافق النفسي والاجتماعي) اتجاه مارك أنسل والتي هي أفضل النظريات والمدارس والأقرب لمثل هذه الدراسات محاولاً الإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها بما تراه هذه النظرية، حيث سيقوم الباحث بإجراءات الدراسة كما هو مبين في الرسم البياني ١،١.

#### ١،٩ مصطلحات الدراسة

#### ١،٩،١ البرامج الإصلاحية

البرامج الإصلاحية: هي تلك الجهود المنظمة التي تخصص وتستخدم لمساعدة الأفراد والجماعات ليحصلوا على إشباع كامل لحاجاتهم عن طريق مؤسسات اجتماعية تيسر هذه العمليات في حدود مجتمع مستقر (عبد اللطيف، ٢٠٠٥م).

أو هي البرامج التي تقدّم داخل المؤسسات الإصلاحية التي تديرها الدولة للنزلاء المحكوم عليهم بأحكام قضائية وتستهدف تأهيل النزير ورعايته ومدة بالخيرات والمهارات التي تساعد على الأداء الجيد في العمل بأقل وقت وجهد (الدهيمان، ٢٠٠٩م)

وتعد البرامج الإصلاحية إحدى الأدوات الهامة التي يستخدمها الاختصاصي في مساعدة النزيل داخل المؤسسة الإصلاحية فالبرنامج يتيح للمسجونين أن يتعلموا ويمارسوا الأدوار الاجتماعي التي تترابط وتتكامل فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى هؤلاء المسجونين لتحقيقها (فهيمي، ٢٠٠١م)

وتعرف البرامج الإصلاحية إجرائياً: بأنها جميع أنشطة الرعاية التربوية والتعليمية والنفسية والاجتماعية والدينية والرياضية والفنية والمهنية والصحية داخل المؤسسات الإصلاحية التي تؤدي إلى إكساب النزلاء مجموعة من المهارات الاجتماعية والنفسية والتعليمية والمهنية والرياضية وغيرها من المهارات بحيث يتم إعدادها وتنفيذها وفق متخصصين تربويين ونفسيين واجتماعيين ورجال الدين وأساتذة ومهنيين وفق برنامج زمني وبشكل دوري منتظم تساعد النزلاء على التكيف والاندماج مع المجتمع بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية.

١,٩,٢ مراكز الإصلاح والتأهيل (المؤسسات الإصلاحية)

مراكز الإصلاح والتأهيل: هي بناء محاط بأسوار عالية يُودع فيه النزلاء لارتكابهم سلوك مخالف لأنظمة وقوانين المجتمع لفترة محددة يخضع خلالها النزيل للعديد من البرامج المعدة بهدف إصلاحه وتأهيله (الحري، ٢٠١٠م)

ويعرف الباحث مراكز الإصلاح والتأهيل أنه المكان المخصص والمجهز لاستقبال النزلاء الذين ارتكبوا مخالفات قانونية وصدر بحقهم أحكام وفق القانون يتوجب عليهم المكوث فيها فترة من الزمن يقدم خلالها العديد من البرامج التي تهدف لإصلاحهم وتثقيفهم وإكسابهم المهارات العلمية والعملية.

١,٩,٣ نزلاء العود للجريمة

العود للجريمة: عرفة ابن منظور، (١٣٨٨هـ) العود بفتح العين وسكون الواو من عاد يعود عودة، وهو الرجوع إلى الشيء بعد البدء فيه، وعاد بمعنى رجع، فتقول: عاد فلان إلى الشيء أي رجع إليه، فالرجوع إلى الشيء مرة واحدة كاف ليستمى الفعل عوداً، والفاعل عائداً.

ويعرف (كاره، ١٩٩٢م) العود للجريمة: بأنه تكرار الاتهام أو تكرار الإدانة، بعد دخول السجن لمرة واحدة أو أكثر.

نزيل العود للجريمة: هو العائد بمفهوم الاجتماع وهو من تكرر خروجه على القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع (العمري، ٢٠٠٣م)

التعريف الإجرائي لنزلاء العود للجريمة: هم الأشخاص الذين تكرر دخولهم مراكز الإصلاح والتأهيل بسبب تكرار ارتكابهم مخالفات قانونية استوجبت حبسهم، والذي سوف يطبق عليه هذه الدراسة.

١,٩,٤ التوافق Adjustment

التعريف اللغوي للتوافق يعني التالف والتقارب وهو يعني التناحر والتحالف والتصادم. وهو غير الاتفاق الذي يعني المطابقة التامة والمشاركة. أن التوافق عموماً يعني يتعايش الفرد مع المجتمع الذي يعيش فيه بكل العقبات التي تواجهه، وأن يتصدى لها حتى يتمتع بصحة نفسية عالية، وتكون لديه رغبة في إشباع كل حاجاته الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية (زهران، ١٩٩٨م)

### - التوافق النفسي *Psychological adjustment*:

هو عملية دينامية مستمرة تتناول السلوك والبيئة الطبيعية والاجتماعية بالتغيير والتعديل حتى يحدث توازن بين الفرد وبيئته، وهذا التوازن يتضمن إشباع حاجات الفرد وتحقيق متطلبات البيئة (زهران، ٢٠٠٥م).

ويعرف الباحث التوافق النفسي بأنه: مجموع الأفعال والسلوكيات التي يفعلها الفرد بهدف تغيير سلوكه وضبط انفعالاته ليحصل على علاقة أفضل توافقاً مع نفسه وبيئته وملبياً لرغباته وحاجاته التي يسعى لتحقيقها.

### - التوافق الاجتماعي *Social adjustment*:

تُعرفه حكيمة، وآخرون (٢٠١١م) بأنه: قدرة الفرد على المشاركة الاجتماعية الفعالة، وشعوره بالمسؤولية الاجتماعية وامتثاله لقيم المجتمع الذي يعيش فيه، وشعوره بقيمته ودوره الفعال في تنمية مجتمعه وقدرته على تحقيق الأسماء والولاء للجماعة من حوله والدخول في منافسات اجتماعية بناءة مع الآخرين والقدرة على إقامة علاقات طيبة إيجابية مع أفراد المجتمع بما يحرص على حقوق الآخرين في جو من الثقة والاحترام المتبادل معهم وشعوره بالسعادة والامتنان لانتمائه للجماعة واحتلاله مكانة متميزة.

ويعرف الباحث التوافق الاجتماعي بأنه: قدرة الفرد على إنشاء حالة من العلاقة المتألفة مع البيئة التي يعيش فيها ملتزماً بالأعراف والعادات والمعايير التي تحكم مجتمعه.

### - التوافق النفسي والاجتماعي: *Psychological and social adjustment*:

عرف أبو سكران (٢٠٠٩م) التوافق النفسي والاجتماعي بأنه: حالة من التوافق والانسجام، علاقة متناغمة مع البيئة تنطوي على قدرة الفرد على إشباع معظم حاجاته وتصرفاته بشكل مرضٍ إزاء مطالب

البيئة المادية والاجتماعية أو تجيب عن معظم المتطلبات الفيزيائية والاجتماعية التي يعانيها الفرد

ويعرف الباحث التوافق النفسي والاجتماعي بأنه: الحالة التي يعيشها الفرد في تقبل ورضا عن

نفسه وعن الآخرين بحيث يكون ملبياً لمتطلبات المجتمع الذي يعيش فيه بطريقة ترضاها نفسه وبقراها  
مجتمعه

التعريف الاجرائي للتوافق النفسي والاجتماعي: هي الدرجة التي يحصل عليها نزلء العود

للجريمة على مقياس التوافق النفسي والاجتماعي.

#### ١,١٠ الخلاصة

تحدث الباحث في مقدمة الدراسة عن الجريمة وسبل علاجها عبر المؤسسات الإصلاحية، ثم  
تحدث عن مشكلة الدراسة بشكل تفصيلي، حيث تطرق إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى اختيار  
الموضوع، ومن ثم المشكلة المراد علاجها، وبعد وضوح المشكلة طرح الباحث بعض الأسئلة التي يعتقد  
أنها تمثل حلولاً للمشكلة التي سوف يستند إليها أثناء إجراء الدراسة، ويحاول إثباتها عن طريق فحص  
نتائجها بعد المعالجة الإحصائية، وبعدها ذكر الباحث أهداف الدراسة التي تجيب على أسئلة الدراسة، ثم  
ذكر أهمية الدراسة، وما سوف تقدمه في المجالين: النظري والتطبيقي، بعد الحصول على النتائج، ثم ذكر  
حدود الدراسة بشكل أدق، وبعدها تطرق إلى المصطلحات والمفاهيم الأساسية للدراسة.